

المرأة الأمازيغية ، التراث، التنمية أية علاقة و أي آفاق ؟؟؟

*Par :*

*Zoubida ACHAHBOUN, Professeur de Sociologie à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines d'Agadir, Université Ibn –Zohr, Département de Sociologie.*

**Résumé**

Le rôle de la femme ne se limite pas à la participation à l'intérieur ou à l'extérieur de la famille, mais à la prise d'initiative dans tous les domaines liés à la croissance et au développement.

Cela veut dire que la croissance du monde rural dépend de la participation de la femme. Elle doit avoir les compétences pour agir non pas à pied d'égalité à l'homme, mais en le dépassant. Pour cela, elle doit être à la hauteur des attentes par sa maîtrise et sa compréhension du vécu.

**Mots- clés**

La femme, le milieu rural, participation, capacités, croissance, développement.

**Abstract**

The role played by women like that do not just supposed to participate in the collective life inside or outside the family, but rather bear the responsibility and take the initiative in every area longs for development and evolution. This means that rural development is a world in its entirety in the hands of a woman who must move and take the initiative and participate. It must have capacities to do this Kmoizih not only men but Kmottagaozh him. To this must be in the level of ambition that encircle the fact you live clearly shows.

**Keywords**

Industry, plastics processing, plastics, domestic production, Moroccan economy.

إن الحديث عن المرأة إشكال عسير يطرح قضايا متعددة تتناولها الكثير من الأدبيات حسب منظوراتها الخاصة وحسب توجهات و مواقف محلليها لكن مع تطور الفكر الإنساني أصبح الخطاب حول المرأة موحدا ليس بمفهوم الاتفاق و الانسجام بل الوحدة التي تكمن في كيفية طرح قضية المرأة بخلق مفهوم واحد و أحادي يحيلنا حتما إلى نوعية الموضوع المطروح . فالجنود هو حديث عن المرأة بشكل حضاري علمي و منفتح قد تكون له حملات ايديولوجية وهي آفة لا يسلم منها أي فكر، لكن المفهوم في حد ذاته يخلصنا إلى حد ما من المتاهات و التساؤلات التي قد يطرحها موضوع المرأة.

لكني في موضوعي هذا والذي اخترت له عنوان : "المرأة الأمازيغية ، التراث، التنمية أية علاقة و أي آفاق ؟؟؟ " لا ألجأ إلى الجنود كأداة أو كخطاب بل أطرح قضية تشكل خطابا من داخل خطاب قد تكون من إحدى الحثيات التي طرحها مفهوم الجنود مرتبطا بمفهوم "التنمية" ليشكلا حقلا متشعبا موجها خاصة لمجتمعات البلدان النامية وكأن وضع المرأة لا يهم ولا يطرح إلا في هذه العوالم التي تتجذر فيها كذلك على حد تعبير بورديو. "لاواعيا الهيمنة الذكورية".<sup>(1)</sup>

المرأة الأمازيغية التراث والتنمية أية علاقة و أي آفاق ؟ سؤال قلق يطرح واقع المرأة المغربية القروية عامة و الأمازيغية خاصة واقع بنوء بعبء مخلفات الماضي السياسية والاجتماعية والثقافية التي همشت مناطق على حساب أخرى وحاضر يكرس نفس الرؤية مع بعض الرتوش المخادعة التي توحى بالتغيير و رد الاعتبار لمن ولماذا ؟ هل للمرأة ، للمغرب الغير النافع أم للتراث ؟ لن نغوص في هذا الجب لأنه عميق ومظلم ومخيف . ما يهمننا هو كيف يمكن لهذه المرأة " نصف المجتمع " أن تعيش كرامتها بإمكانياتها الذاتية البسيطة لتفعل وتفعل لتحيا إنسانيتها دون مد اليد أو الترامي في أحضان الرذيلة.

كيف يمكن للمرأة الأمازيغية استثمار التراث في تنمية باديتها وفتح آفاق أوسع تتجاوز الدوار لتحجز لها مكانا في عوالم أخرى مثلت لها يوما ما حلما مستحيلا.

فما هو شكل هذا التراث الذي يمكن أن يصبح حقلا للتنمية أي جعل ما هو مثالي وروحيا منه ماديا ؟ ومن هي هذه المرأة وكيف لها أن تحقق هذا الحلم وتجعل من واقعها المظلم واقعا مضيئا يكون التفاؤل أساسه والانفتاح والابتكار غايته ؟ كيف تتحقق التنمية ؟ ماهي الأدوات والاستراتيجيات والمشاريع ؟. أسئلة تحرك فضول السوسيولوجي القلق الذي يخطو نحو حقل شائك متشعب ومغري.

إن موضوع التنمية والتراث مشروع كبير يستدعي الكثير من القراءات والتحليلات والمعالجات تختلف و تتنوع ، يستدعي جهود متضافرة من لدن كل القوى الاجتماعية باختلاف مؤسساتها و أجهزتها ومفكرها لأن الموضوع يهم ماضي وحاضر ومستقبل المجتمع ككل.

فالماضي الذي يشكله التراث بمفهومه الواسع يمثل تاريخ شعب ، هويته ، حضارته، قاعدته الأساسية في التنشئة والبناء للأجيال الصاعدة ، هو قلب الشعب النابض يخزن كل آلامه وآماله طموحاته وإحباطاته لذلك يجب الاحتراس في جمع هذا الموروث النفيس دون كسر أو بتر. يجب ترميمه وصيانته و حفظه بكل مكوناته لا مجال للتنقيح والاختيار والمحاسبة والتموقف . إنه تاريخ والتاريخ في الحقيقة لا يجب أن يجزأ و يقطع منه و يزور . إن التعامل مع التراث يستدعي الحذر لن أقول فقط الابستمولوجي بل الحذر الحذر من منزلقات الفكر والتأويل و من حسابات رخيصة مدمرة . إن اقتحام هذا الحقل يستدعي الهدوء والريانة الفكرية، يستدعي تحليلا علميا يفكك ويحلل بلطف ويبني حسب القواعد المعروفة ليقدم عملا فكريا جديرا بهذا الموروث التاريخي الزاخر.

إن فافتحاما للتراث كحقل معرفي متنوع، هو فعل سوسيولوجي و أنتروبولوجي موجه بسؤال مركزي هو كيف يمكن تحويل بعض مكونات التراث إلى فعل تنموي يمكن أن يستثمر المادي في الروحي والعكس صحيح ؟ لا سيما وأن التطور السريع للمجتمعات قد غيّر الكثير من المفاهيم وتبدلت النظرة إلى الأشياء فأصبح لكل وجود دور ومهمة وإلا لا داعي لوجوده ، إنه عصر الثورة الرقمية لا يترك مجالا للتفكير والتساؤل، لذلك يجب أن نغير نظرنا إلى التراث نفسه ليس باعتباره شيء مقدسا جامدا أسسه لنا الأجداد يرص في الرفوف أو يعرض في الدهاليز ونقف أمامه بكل إجلال واحترام أو يهمل ويكون مآله التآكل والنسيان. بل يجب النظر إلى

التراث إذن في واقعيته وراهنيته وليس فقط في تاريخيته وماضويته. إننا لا ننكر أنه مخزون معرفي وحضاري متراكم عبر الزمن بني بجهد مجتمعات انتفعت به علينا نحن أيضا أن نعيد إليه الحياة وأن ننقذ به ونسخره في تحقيق تنمية محلية نحن في أمس الحاجة إليها خاصة في المناطق الغير النافعة بالمفهوم الاستعماري وما بعد استعماري فلنجعل من غير النافع نافعاً .

من بين أهم مكونات التراث الثقافة الشعبية وهي حقلنا المهيأ للسؤال والمسائلة. فما هي هذه الثقافة الشعبية ماهي خصوصياتها ما هي مكوناتها وهل الثقافة الشعبية في المغرب واحدة أم متعددة ؟ هل الإثني يعزلها أم يدمجها ؟ ما نوع الخطاب حولها ما هو حضورها في المخططات التنموية ؟

قبل الحديث عن الثقافة الشعبية ننتقل من تحديدنا للثقافة من خلال بعض التعريفات، يذهب هيرسكوفيتش الذي أحصى أكثر من مائة وستين تعريفاً للثقافة إلى اعتبارها "كل ما أضافه الإنسان للطبيعة، أي كل ما يعارض الأصل، أي كل ما ليس اصطناعياً"، ويعتبر تعريف عالم الاجتماع الإنجليزي «إدوارد تايلور» 1832-1917 أكثر التعريفات شمولية، حيث يعرفها بأنها: ذلك المجموع المعقد الذي يشمل المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والأعراف وكل مهارة أو عادة أخرى اكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع ما "ولكن آخر تعريف للثقافة وفق الأكاديمية الفرنسية بتاريخ 29 حزيران 1972 كان كالتالي: «تحدد الثقافة في المعنى المجازي العام بالرجوع إلى الطبيعة، حيث تضاف العبقورية البشرية إلى الطبيعة لتعديل مواهبها وعطاءاتها وإنمائها.

و الثقافة الشعبية هي ثقافة الشعب هي التقاليد والمعتقدات والأعراف، هي الحكايات الشعبية، القصائد القصصية وحكايات الجن والأساطير والخرافات، فضلاً عن الفنون والحرف والرقص والألعاب والأغاني والأمثال والألغاز والطقوس الاحتفالية في الأعياد الدينية أو الاحتفال بالطبيعية كنهاية السنة أو بدايتها، المواسم الطبيعية كالربيع والصيف ولهذه الممارسات رمزية خاصة بكل مناسبة ترتبط من خلالها بعالم آخر غير العالم المادي الموجودة فيه. يتوارثها الناس من جيل إلى جيل إذ أن الكثير منّا قد انتقل من شخص إلى شخص آخر شرفوا، وحتى يومنا هذا هناك العديد من الناس ليست عنده لغة مكتوبة، بل عنده أغاني شعبية وقصائد قصصية وأساطير، وغير ذلك من أنواع التراث الشعبي التي تنتقل بالتقليد والمحاكاة. وعندما ينتقل الناس من مكان إلى آخر ينقلون معهم تراثهم الشعبي، ويكيفونه وفقاً لمحيطهم الجديد. لهذا نجد الكثير من الأساطير لها نفس المعنى وإن اختلفت اللغة والظروف.

إذن فالثقافة الشعبية هو ذلك الكل المركب من الفعل والفكر البشري في تعامله مع الكون بكل أجزائه و بمنتهى أطرافه و هو نسق من الممارسات و الأفكار و الأفعال التي هي نفسها تمثل أنساقاً أخرى تتكون من عناصر مختلفة تشكل وحدة. إنها وحدة الوحدات يستحيل تجزئتها، فكل العناصر مرتبطة بعضها ببعض فلا يمكن مثلاً فهم طقس من الطقوس دون ربطه بالمنظومة العامة التي خلقتها الأسطورة و كيف يتمثلها المتخيل الاجتماعي. كما لا يمكن تصورنا لفعل تربوي دون ربطه مثلاً بالمنظومة التربوية العامة التي تغذيها حكايات و أمثال شعبية قد تجعل من الحيوانات شخصياتها الأساسية وتمرر خطابات تربوية تستوحي مشروعيها من تجارب إنسانية حقيقية صيغت على شكل حكايات لترشد الناشئ وتعلمه كيف يتحاشى الخطأ ويحقق الصواب. كما لا يمكننا مثلاً تصور عملية اقتسام محصول على كل سكان الدوار دون استحضار مفهوم القبيلة ورمزياتها التضامنية والوحدية وهنا نستحضر اللف وتاضا والتوزيع إلخ أمثلة كثيرة تؤثر على مدى ترابط مكونات الثقافة الشعبية وتناغمها و تكاملها لتشكل وحدة لا يمكن فهمها دون ربطها بالنسق العام الذي تعمل فيه.

و الثقافة الشعبية المغربية تتميز بالتنوع والتعدد كسائر أغلب باقي الثقافات العالمية فهي لقاح بين العديد من الثقافات التي توالى تاريخياً على المغرب. إننا حينما نتعامل مع هذا الحقل المعرفي الموسوم بالبساطة والتلقائية والعفوية لكن بعمق في المحتوى و عقلانية في الخلق، نستحضر هواجس وتساولات كثيرة منها هل الثقافة الشعبية المغربية واحدة ؟ أم أنها متعددة ؟ بمعنى هل هناك ثقافات شعبية مغربية ؟

السؤال هنا مورط لا محالة إذ حين نتحدث عن الوحدة ماذا نعني هل وحدة الثقافة الشعبية المغربية هي وطنية بمعنى تتشابه وتتلايس في أي مكان سواء في الجنوب أو في الشمال أو الوسط ؟ أم أن الوحدة لا تعني ذلك فالثقافة الشعبية المغربية واحدة لكن لها خصوصية جغرافية فتلك الموجودة في الشمال ليس نفسها الموجودة في الشرق أو في الغرب. بمعنى أن اللغة و الموقع يتغيران أما الأنماط والمكونات فهي واحدة. إذا انفلتنا من هذا المأزق و استفزنا السؤال من جديد وقلنا الثقافة الشعبية المغربية متعددة فماذا يعني هذا التعدد وهذا التنوع ؟ وهنا نستحضر مفهوم الإثني أي أن الثقافة الشعبية هي تعبير صانعيها عن أفكارهم طموحاتهم آمالهم و الأهم والتعبير يكون باللغة أي شفاهيا ونحن نعرف أن المغرب خليط من الأمازيغ والعرب إذن هل هناك ثقافة شعبية أمازيغية وثقافة شعبية عربية ومن المهيمين والمهيمن عليه ؟ وهل اللغة وحدها كافية بأن تصنع الفرق أم أن هناك ميكانيزمات أخرى هي التي تتحكم في كلتا الثقافتين ؟ أو يطرح سؤال آخر وهو سؤال قد يخرجنا من المناهة ونقول هل الثقافة الشعبية المغربية هي مزيج من الأمازيغية والعربية واليهودية والمسيحية.. و يكون الجواب أيضا بالتأكيد بأن التنوع المميز للثقافة الشعبية المغربية هو كذلك ونكون بذلك انفلتنا جزئيا من الشك الديكارتى ومن القلق الباشلاري .

هذه الأسئلة والتي قد لا تجد الجواب الشافي لأن الجواب قد يصبح سؤالا توجهه أسئلة أخرى أكثر استفزازا من الأولى ك : ما هي أشكال الخطاب حول الثقافة الشعبية المغربية وكيف يمكن لنوعية الخطاب أن تعلي من شأن الشيء أو ترديه أسفل سافلين خاصة و أن الشعب المغربي يردد غالبا " حوتا واحدة كتخناز الشواري"

تعدد الخطاب بتعدد مكونات الثقافة الشعبية فمن متهمك و ساخر وهنا نستحضر خطاب نزعة التمرکز الذاتي الغربي الذي يحتقر الآخر حيث يقول "فريزر" عن الأساطير والممارسات الطقوسية لدى الجماعات المسماة بدائية ب : " أنها مآسي مزمنة لأخطاء الإنسان، إنها جنون وجهود مهدورة وزمن ضائع و أمنيات محبطة" ويؤكد لفي برول نفس الرؤية في مذكراته "أن أساطير إنسان المجتمعات الغابرة عبارة عن قص غريب لكي لا نقول عبثي وغير قابل للفهم " كما ميز في كتابه " العقلية البدائية" بين عقليتين ،البدائية والمنطقية. فالعقلية البدائية هي التي تفكر بطريقة لا عقلانية وترجع كل ما يحدث داخل الطبيعة لتدخل قوى غير طبيعية أو أسطورية إذ داخل هذه العقلية لا وجود لحدود بين الطبيعي والغبيبي، بل هما يتداخلان بحيث يصعب التمييز بين المنظور الواقعي وبين منظور الحلم والرؤيا والغيب كما يصعب التمييز بين الأنشطة المادية للإنسان ( الاقتصادية والاجتماعية المألوفة) وبين أنشطته الدينية والاحتفالية والأسطورية كالسحر والعبادات والاتصال بالكائنات الخرافية والشعوذة و ما إلى ذلك. والعقلية المنطقية وهي التي تمثلها حضارة الغرب وتقوم على عقلنة المكان والزمان. (2)

فلا أحد ينكر كيف نظرت الأنثروبولوجيا الاستعمارية للمجتمعات و الشعوب التي خضعت للبحث والدراسة سواء كانت في آسيا أو أفريقيا تحركها في ذلك المركزية الأوروبية Euro Centrisme والتي ترى أن أوروبا هي مركز التطور ومنطق الحضارة والعصرنة وما المجتمعات الأخرى إلا مجتمعات تعيش التوحش لم تتفصل إلى الآن عن بدائيتها ، والتدخل في هذه المجتمعات هو الحل الأنسب والكفيل لإخراج هذه الشعوب من حالة التوحش إلى حالة المدنية والإنسانية.

يقول الإخوان طارو Thareaud في كتابهما " فاس أو بوجوازيو الإسلام " وهما باحثين فرنسيان كانا يصاحبان الدوريات العسكرية المكلفة بالتهدة خاصة بعد الغزو الكولونيالي المباشر فكانا يسجلان كل ملاحظتهما في كل مراحل الإنزال العسكري الفرنسي في الدواوير والجلال و القبائل مما ساعدهما على سعة الاطلاع على المجتمع المغربي ووصف كل المناطق بطبيعتها و أناسها بشكل عجائبي و غرائبي . فلاحظا أن الزواج بالمغرب يبدأ من الخطوبة، إذ تذهب عائلة الابن إلى عائلة الفتاة لطلب يدها، وبعد حوار طويل يقبل الابن زواج البنت بعد أن يتدخل الشريف لفك التناقضات بين الطرفين حتى تستطيع عائلة الابن تأدية المهر المطلوب وتلعب "دادة" و " النكافة" دورا كبيرا في البحث عن زوجة الابن في العائلات المرموقة جاها ونسبا. بعد القبول ترسل عائلة الابن بعض الهدايا إلى الفتاة المتزوجة ، كالحنة والتمر، والملابس، وتطلق الزغاريد كعلامة على القبول الرسمي بالزواج. هنا تتكون عائلة الزوجين الشابين في إطار التبعية التامة لأسرتيها، أما المرأة فإن وضعها الاجتماعي معروف، طالما أن المجتمع الرجالي يتحكم في تسيير كل القضايا. يقول أيضا

الإخوان طارو : " بأن المسلم يرى في الزواج خدمة للعائلة ككل. لذا فهو يغلف كل ما يتعلق به من مراسيم صارمة بربرية".<sup>(3)</sup>

هنا يتصور هذان الباحثين أن طقوس المجتمع المغربي هي بمثابة قواعد راسخة، وبالتالي فإن احترامها الشديد من لدن السكان يجعل منها طقوسا ثابتة. ويستنتج من هذا الطرح أيضا أن هذه هي سمة المجتمع البدائي. بمعنى أن المجتمع المغربي بدائي وإذا كان كذلك فإنه يتيح شرعية التدخل الكولونيالي بالمغرب خصوصا و أن الخطة الإيديولوجية التي تكرسها المركزية الأوروبية هي إخراج مثل هذه الشعوب من الحالة البدائية الجامدة إلى الحالة المتطورة العصرية كما سبق أن ذكرنا من قبل .

هذا نوع من أنواع الخطاب حول الموروث الشعبي أو الثقافة الشعبية المغربية ويمكن اعتباره أرضية انطلقت منها بعض الأنواع الأخرى من الخطاب إذ هناك من لا يزال من يسير على خطا الأنثروبولوجيا الاستعمارية ويعتبر بعض الممارسات الثقافية الشعبية بدائية فينبذها العديد من الأكاديميين لأنها غير جديرة بالاهتمام وأنها شيء تافه وكل من يتعامل معها هو مضيق لوقت.

وهناك أيضا الموقف الذي يحارب بعض أشكال الثقافة الشعبية من منطلق ديني و يعتبرها بدعة وكفر كالسحر والشعوذة والطقوس الاحتفالية بعاشوراء والمولد النبوي إلى غير ذلك . ثم هناك خطاب بدأ يتأسس و يتعامل مع الموضوع بشكل علمي فيجعل من الثقافة الشعبية حقلا مميزا للدراسة والبحث وهو خطاب فتح الباب لكل من الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والتي استطاعت فعلا مقارنة هذا الحقل بشكل علمي فتجاوزت بذلك الكولونيالية والانقسامية ثم الفلكلورية فظهرت الكثير من الأبحاث التي تناولت مختلف مظاهر الثقافة الشعبية جاعلة الميدان المختبر الحقيقي ومصدرا أساسيا للمعلومات مسجلة بذلك قطيعة مع الإرث المعرفي الكولونيالي على مستوى التحليل المبني على الافتراضات وأحكام القيمة وتوصلا على مستوى المفاهيم والمناهج والنظريات. فبقدر ما كان هذا الإرث المعرفي الكولونيالي إيديولوجيا بقدر ما كان أيضا علميا في المقاربات النظرية والمنهجية التي اعتمدها. ولقد ظهرت أسماء عديدة بدأت تؤسس فعلا لعلم أنثروبولوجي و سوسيولوجي مخترق لحقول معرفية خصبة لهذا النوع من الأبحاث ومن ضمنها الثقافة الشعبية .

تساؤلي الموجه لهذا التدخل المتواضع هو كيف يمكن للمرأة الأمازيغية أن تستثمر ثقافتها الشعبية لتحقيق التنمية ؟

نعرف بأن أغلب القرى الأمازيغية توجد في الجبال هذا الموقع يحيل على التهميش كسياسة شيدت تاريخيا تجاه هذه المناطق مبعدة عن كل تخطيط تنموي بل أنها شبه منسية و ما يزيد من مأساويتها طقسها البارد وطرقها الوعرة فيصعب العيش في هذه الظروف فقد يكون المورد الأساسي والوحيد هو الرعي كنشاط طاع في هذه المناطق والمرأة الأمازيغية تشارك في هذا النشاط إلى جانب أشغال أخرى كالحطب وجلب الماء زيادة عما تقوم به من أشغال منزلية. دون هذا فهي عرضة للجهل والفقر والجوع والمرض. هنا لست بصدد إلقاء المسؤوليات ولكن أنا بصدد وصف واقع مزري لهذه المرأة في حين نسمع يوميا في الإعلام المسموع والمكتوب حديثا عن التنمية المستدامة في العالم القروي وخطابات كثيرة عن حقوق المرأة لكن الحقيقة هو عالم القرية عالم منسي خاصة سكان الجبال . فهل التنمية المستدامة لا تهم إلا قرى السهول والقرية من المراكز الحضرية ؟ وهل الحقوق لا تعطى إلا للمرأة المتواجدة في قرى الحواضر ؟ هل ساكنات الجبال لا يعنفن فأي مركز للإنصات سيستمعن لهن و أية هيئة ستذهب لإنقاذهن ومن سيدافع عنهن ويحميهم من قسوة الزمن و الإنسان. كيف سيواجهن مصيرهن في غياب العناية والاهتمام من مجتمعهن ألا يكفي أنهن مقصيات جغرافيا ؟ ألا يكفي أنهن مبعدات سياسيا؟ ألا يكفي أنهن مهمشات اجتماعيا ؟ ألا يكفي أنهن مهملات ثقافيا؟

في الحقيقة إن الحديث عن واقع هذه المرأة يربك يخجل ويؤلم لماذا ؟ لتجاهلنا الدائم لوجودها ، لتركها موضوعا مغريا للأجانب الذين يأتون إلى بلادنا ليس كسياح فقط بل كدارسين ومحللين . أعتقدون أننا لم نعد موضوعا لهم و أننا حققنا استقلالنا معرفيا و تجاوزنا ذلك ؟ لا فنحن كما يقال بالدارجة ندرك الشمس بالغربال . لا زلنا موضوعا للآخر ومختبرا له و آخر الأحداث في محاولة تمسيح أطفال إحدى القرى الأمازيغية دليل على ذلك

دليل على أننا نترك ثغرات نفوذ لهذا الآخر ليثبت لنا أننا أبدا لن نرقى ولن نترقى مادام أن في بلدنا نماذج إنسانية لا زالت تعيش في ظروف لا تمت بالانفتاح والحداثة والديموقراطية بصفة .

دوار أنفكو الذي قامت الدوزيم باختراقه دليل على المسؤولية المشتركة للكل في إنتاج وخلق هذه الآفة . إن الاطلاع على هذا الواقع يجعل المتفرج و كأنه يرى مجتمعا في القرون الوسطى ولم لا في العصور الحجرية حين كان الناس عراة يشعلون النار بحك الحجر أنا رأيتهم فعلا عراة بدون إرادتهم عراة من القيم والمبادئ والأخلاق عراة من الأدمية والكرامة ، عراة إلا من الذل والهوان والفقر والجهل فأى تنمية مستدامة و أي حقوق و أي كرامة للمرأة الأنفكونية وهي عرضة للجهل للفقر والذل والمهانة . ألا يحق لهذه المرأة أن تعيش في ظروف أحسن ؟ ألا يحق لهذه المرأة أن تتعلم و أن تعالج و أن تملأ وقتها بما يفيدها ويفيد قريتها عوض أن تكون مجرد جسد للإذلال و الاحتقار ؟ ألا يحق لهذه المرأة أن تحيا بكرامة .

والنماذج كثيرة على إقصاء المرأة الأمازيغية القروية خاصة الموجودة في الجبال أو في المناطق النائية عن المراكز .

ما يهم ليس فقط وصف الحالة ولكن محاولة تغيير واقع هذه المرأة و جعلها أولا تحس بمواطنتها أي أنها هي فعلا بنت هذا الوطن بإشراكها في تنمية قريتها، ثانيا لا بد من تحسين أوضاعها المادية و المعيشية .

إن الوعي بهذا المشكل هو خطوة مهمة في التفاعل معه و محاولة إيجاد حلول مستعجلة له لذلك أقحمنا التنمية كاستراتيجية و حيدة في الوقت الراهن لتخليص المرأة الأمازيغية من معيشها اليومي المؤلم ما دام أن التنمية هي السياسة الاقتصادية المصفق لها حاليا من طرف كل الجهات المدنية والرسومية .

كيف نستطيع أن ننمي هذه المناطق التي لا تتوفر لا على بنيات تحتية ولا تحتل حتى جزءا صغيرا من المخططات التنموية الموجهة إلى العالم القروي ككل وليس فقط القريب من المدن ؟

كيف نستطيع أن نحقق تنمية في هذه المناطق دون إمكانيات مادية مهمة ؟ كيف يمكننا تحقيق التنمية دون اعتمادنا على الدولة بشكل كلي ؟ لأننا نعرف مسبقا بأنه لا جدوى من ذلك لأن المغرب غير النافع مفهوم يسكن الأدمغة دوما.

فللتنمية كما هو معروف هي عملية متكاملة تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته لذا أصبح التوجه الحديث للمجتمعات الاستفادة من جميع الموارد البشرية لأن عملية التنمية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية لتحقيق التطور والتقدم. وبما أن المرأة تمثل نصف الموارد البشرية، التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن الحاجة تتزايد بكثافة لإشراكها في خطط التنمية خاصة في الدول النامية.

وتعد مسألة تهميش دور المرأة التنموي من أهم معوقات التنمية لذلك كانت الحاجة لمراجعة هذا الدور المنوط بالمرأة وتحديد سبل مواجهة التحديات التي تعيق دور المرأة في التنمية وخاصة المرأة القروية التي تعاني من التهميش والتغيب والإبعاد من السياسات التنموية. فلا بد إذن من سياسة تنموية موجهة للمرأة القروية بشكل خاص.

لكن حينما نتحدث عن السياسة التنموية لصالح المرأة القروية قد يبدو الخطاب متناقضا مع إرادة دفيئة تهمش المرأة وتقضيها خاصة و أننا حين نتوجه إلى العالم القروي نتوجه ضمنا إلى الفلاحين الرجال و تبقى النساء مغيبات . فنحن نعرف جيدا أن كل برامج و مشاريع التنمية كانت تقصي المرأة من أجداتها منذ زمن بعيد فهي منسية ، مختفية مهمشة لا تستفيد أبدا من المشاريع التنموية الموجهة للعالم القروي لأنها لا تشارك في اتخاذ القرار باعتبار آرائها لا قيمة لها. وهذه الوضعية هي نتاج لميكانيزمات اجتماعية و أنساق إنتاجية مهمشة، هي كذلك نتاج لعقليات لم تستطع أن تقبل واقع يقول : بأن المرأة القروية هي منتجة ، فعالة و مبدعة. فالعقليات الذكورية لا زالت تتحكم كذلك في المشاريع التنموية للقري .



إن مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني فعل يتم التغاضي منذ الأزل فكلنا نعرف أن المرأة عنصر فعال في المجتمع تبتدئ فاعليتها من أسرتها إلى المجتمع ككل عبر العديد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى و حتى و إن لم تخرج من منزلها فهي تشارك في الحياة أبسطها الأعمال المنزلية و أعقدها تربية الأطفال وحسب الباحثة الفرنسية إيليزابت كوبي غوجي في إحدى مقالاتها بعنوان " أصل الفروق بين الجنسين" تقول : " إن القطار كنشاط نسوي يساهم بحوالي 70% في الموارد الغذائية متجاوزا بكثير المدخول الذي يحصل عليه الرجل من القاصص. " وتضيف قائلة وهي تتحدث دائما عن أصل اللامساواة بين الجنسين والتي تراها متجذرة منذ عملية تقسيم العمل الأولى للمرأة والرجل، أن هذا الواقع الذي يظهر تجاوز مدخول المرأة لمدخول الرجل واقعا مشوها لأن الأهمية والهالة تعطى للصيد خاصة لدى الإنسان الغربي وانطلاقا من مجتمعات مدروسة والذي يخفي أهمية عمل المرأة.(4)

إن للأسف فالمرأة مهمشة ازدواجيا من طرف الرجل ومن طرف المجتمع الذي ينكر للمرأة أية فاعلية وفعالية لكن وكما يقول الباحث السوسيولوجي " بيير بورديو" بأن الهيمنة الذكورية هي واقع ملموس ، يكشف عنه اللاشعور الجمعي للعديد من الشعوب..." أي أن تمييز الرجل على المرأة متجذر في اللاوعي ولا تكفي الإرادة وحدها لتغيير الوضع حسب دائما نفس الباحث.

وأستشهد هنا أيضا بقول آخر لـ " Philibert Rakotoson " وهو عضو في المركز الوطني للبحث التطبيقي للتنمية القروية FOFIFA (5) " إن الذكور دائما ما يقررون في البداية في حين أن النساء يبذلن مجهودات كبيرة في العمل. إذن فقد حان الوقت ليتغير هذا الوضع و تشارك النساء في اتخاذ القرار، أصلا هن يعرفن أدق التفاصيل وإشراكهن في اتخاذ القرار، يخرجهن من الفقر لأن حتى الآن لا يستفدن من مردود شغلهن"

إن قد بدأ الوعي تدريجيا بأهمية مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية فالمخططون للأسف لا يهتمون بها كقوة فاعلة ومساهمة سواء بشكل سلبي أو ايجابي فهم يلغون من حسابهم هذه الشريحة من المجتمع بنفي مساهمتها في المنتج الوطني. وبهذا يفشلون في التخطيط. و التخطيط كما يعرفه ذ " هشام الطالب" في كتابه دليل التدريب القيادي : " هو تجميع المعلومات وافترض توقعات في المستقبل من أجل صياغة النشاطات اللازمة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة. وهو يضمن ارتباط النشاط بالأهداف و ذلك بتوجيه الجهود نحو الوصول إلى النتائج المرجوة. إن التخطيط مع الرقابة والسيطرة يمكن المرء من المحافظة على السير في الاتجاه الصحيح (..) فإذا فشلت أن تخطط فقد خططت للفشل".(6)

انطلاقا من هذا القول يتضح لنا أن المخططات التنموية الموجهة للعالم القروي شبه فاشلة لذا يجب إعادة صياغة السياسة التنموية واستحضار المرأة كقوة فاعلة و فعالة في الاقتصاد الوطني و الاعتراف بالدور التشاركي والتكاملي والنوعي لشريحة النساء وجعلها دائما إلى جانب شريحة الرجال و عدم الفصل بينهما لأن جمعهما في خط واحد هو ضمان و تحقيق لطموحات واهتمامات العالم القروي وللنساء خاصة وللمجتمع عامة.

فيجب أن يكون الهدف الأساسي للسياسة التنموية للنساء في المجتمع القروي هو إشراكهن في كل مقررات ومشاريع التنمية كفاعلين منتجين في القطاع الفلاحي و القروي و كفاعلين دائمين للمجتمع.

إن إدماج المرأة في التنمية إشكال متعدد الأبعاد مما يتطلب مقاربة شاملة للإجابة على معضلات شائكة ومعقدة و إغفالها قد يجعل أي محاولة لإشراك المرأة في التنمية فاشلة ما لم تكون هناك سياسة تنموية موجهة خاصة للمرأة القروية و مسخرة لكل الإمكانيات الفكرية والتقنية .

ولكي يتحقق ذلك يجب أن تنطلق هذه السياسة التنموية الموجهة للمرأة القروية من الأسس التالية :

- 1 - الإيمان بأن المرأة حاملة للتغيير
- 2 - أن الاقتصاد الوطني والتنمية الفلاحية والقروية هي بين أيدي الرجال والنساء على السواء فالاستفادة من وسائل الإنتاج و المداخل تهم كل فاعل منتج وكل المساعدات والخدمات الموجهة للعالم القروي تخص كل الفئات الرجال منهم والنساء.

- 3 - التراضي والانسجام والاتفاق بين كل الأطراف المشاركة المؤسسات والشركاء والتنظيمات
- 4 - أن تدمج التنمية القروية ضمن المخطط العام للدولة وكذلك في القطاع الفلاحي والقروي
- 5 - أن تتحقق التنمية القروية في كل المقررات والمشاريع التنموية وذلك بإدماج وإشراك المرأة في كل المقررات والمشاريع الخاصة بالعالم القروي والفلاحي
- 6 - أن يوضع قانون ونظام للاعتراف بالمرأة القروية في كل مظاهر أدوارها الإنتاجية

هكذا يمكن أن ننصف المرأة القروية حينما تعترف الدولة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها بمساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كفاعل اقتصادي له الحق في موارد ووسائل الإنتاج والخدمات الاجتماعية والتجهيزات والتقنيات التكنولوجية .

نخلص إذن إلى أن عملية إدماج المرأة القروية في السياسة التخطيطية على الصعيد الوطني والمحلي لأي مجتمع سيشارك لا محالة في تحقيق تنمية دائمة. وكل نسيان أو تناسي لدور المرأة فإنه على العكس سيخلق لاتوازنات ويترك تأثيرات كثيرة على مستوى التغيير الاجتماعي. يجب أن تكون السياسة التنموية للمرأة القروية حاضرة في ميكانيزمات التخطيط لإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترضها والاعتراف وتقييم الإنتاج الذي يمكن تحقيقه في تنمية محيطها وبالتالي مجتمعتها. فالمطلوب أن تشارك كل الفعاليات باختلافها لأن الأمر مرتبط بسلسلة من المكونات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية . ولتفعيل مخطط التنمية القروية لا بد للمنخرطين في هذه العملية تتبع الخطوات التالية :

- 1 - طرح الإشكال ثم تحليل الواقع
- 2 - طرح مجموع الأفكار والمبادئ الأساسية التي توجه العمل
- 3 - توضيح الاستراتيجية أو خطة العمل
- 4 - وصف دقيق لنوعية المقاربة والكيفيات وأدوات ومراحل الاشتغال
- 5 - الالتزام بإتمام المهمة وتحمل المسؤولية
- 6 - تحديد الأهداف بالتركيز على اهتمامات المرأة واحتياجاتها في وقت محدد وبإمكانيات محددة

يجب كذلك أن تراعي الاستراتيجية المسطرة لتنمية المرأة القروية تدبير الموارد المتاحة وحركيتها، يجب أن تحافظ على الموارد الطبيعية وتوجيه التغييرات التقنية والمؤسساتية بشكل يريح الساكنة.

فنحن نعرف بأن المناطق الجبلية التي تسكنها المرأة الأمازيغية معزولة فكل وافد إليها قد يخلق نوعا من التخوف وعدم الارتياح وعدم التجاوب لذلك يجب أخذ بعين الاعتبار هذه النقطة لأنها مهمة و أساسية. إذن بعد تسطير الأهداف وطرح الإشكال مع مراعاة العديد من الخصائص المحلية يجب الانتقال إلى مرحلة تفعيل أي النزول إلى الميدان والاشتغال على موضوع تنمية المرأة الأمازيغية القروية التي تسكن الجبال .

فمن المؤهل للقيام بهذه المهمة ؟

إن الدولة هي المسؤولة المباشرة على التنمية لكن التزايد والتطور الذي يعرفه المجتمع المغربي، قد جعل المشرع يسن أسلوب اللامركزية ، لتخفيف العبء الملقى على عاتق السلطة المركزية، بنقل جزء من المهام التشريعية والتقريرية والتنفيذية إلى الهيئات المحلية، من سلطات محلية و منتخبين و فاعلين في المجتمع. فتم خلق وحدات ترابية تضطلع بهذه الأمور ، وإيجاد صيغ ملائمة لحل إشكالية التنمية المحلية و المستدامة. فكان السبيل متجسدا في الجماعات المحلية . إذ أن الجماعة تعتبر هي خلية للتعبئة المحلية، باعتبارها المؤسسة القانونية و الدستورية الموكلة إليها تحقيق ذلك نتيجة الاستقلال المالي والمعنوي و قربها من المواطن لتدبير الشؤون اليومية للسكان.( تجهيزات: كهرباء، ماء، طرق، مستوصفات، مدارس إلى غير ذلك) و هناك أمور مرتبطة بالتعاون و الشراكة و الاتفاقيات المتبادلة وطنيا و دوليا لأن الجماعة المحلية أصبحت ثقافة عالمية و لها الحق في إبرام عقود الشراكة مع المنظمات الحكومية و غير الحكومية و الجمعيات المحلية و الخبرات ، خدمة للأهداف النبيلة للتنمية البشرية المستدامة في كل مناحي الحياة . وقد وضع المشرع مجموعة من المساطر التي تخول للجماعة التدخل في جميع الأمور المرتبطة بالساكنة و العمل على تنميتها. كما فوض كذلك المشرع



للمجلس الجماعي مهام واسعة إذ أعطى صلاحية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مقومات نمو الجماعة الاقتصادية والاجتماعي والثقافي. إذن إن المجلس الجماعي مدعو للاستجابة إلى الحاجات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان الذين يوجدون في دائرته الترابية. لكن إلى أي حد استطاعت الجماعات المحلية أن تضطلع بمهمتها لتنمية محيطها ؟ و هل توفرت لها الإمكانيات لتحقيق ذلك ؟ هل فعلا تقوم الجماعات المحلية بالدور التي من أجله تم خلقها ؟ فنحن نعلم أن الجماعة انبثقت عن السكان لذا بات من اللازم المحتوم خدمة هذا المواطن بواسطة المستشارين الجماعيين و هم المنتخبون وينوبون عن الباقي في المسائل الجماعية ذات الطابع المحلي التي تخصهم، و في هذا الصدد يقول ذ المهدي بنمير في مؤلفه : الجماعات المحلية و مسألة التنمية المحلية "فاللامركزية باعتبارها مشروعا فعالا للمجتمع تستدعي إشراكا فعليا للسكان. في تسيير أمور الجماعة عبر اختيار الشخص المنبثق من وسطهم الجماعي و الخبير بكل المشاكل و القضايا التي تعرفها الجماعة". (7)

إضافة إلى المستشارين هناك الجمعيات باعتبارها هياكل ينظمها قانون الحريات العامة، و تعد من المكونات الأقرب إلى المواطن لأنها تنظيمات اختيارية للسكان في تطير أنفسهم بنفسهم لإبراز مؤهلاتهم و قدراتهم بشكل تطوعي في إطار النسيج الجماعي، و تعد الجمعيات الشريك الاستراتيجي للجماعة في التنمية المحلية لأن الدور التعبوي لم تهتم به الجماعة منذ القدم، غير أن هذه الجمعيات أصبحت توطر المواطن خلال السنوات الأخيرة و بفتح أوراش عمل و تعمل على المشاركة في محاربة ظواهر اجتماعية خطيرة، كالأمية، التوعية الصحية و التشغيل إلى غير ذلك من الأمور... و لكن إلى جانب الجمعيات هناك الأحزاب التي تعد المدرسة الأولى للعمل السياسي والهدف منها هو تطير الأفراد داخل الأحزاب بمختلف مشاربها و توجيهاتها. و تعد المدرسة الأولى لتفريخ مناضلين يعملون على الوصول إلى تسيير الجماعات بواسطة الترسانة القانونية الانتخابية لخدمة الجماعة و من خلال المواطن.

السؤال المطروح و بإلحاح هل تعرف هذه المناطق النائية تنمية مستدامة يشارك فيها كل هؤلاء الفاعلين أم أن الأمر لا يخرج عن قوانين وتشريعات مسطرة فقط على الورق ؟ أين هو دور المنتخبين ؟ دور المجتمع المدني و الأحزاب السياسية للأسف فهذه المناطق تستغل فقط كأصوات أثناء الانتخابات.

هنا أرى من اللازم أن يقوم كل طرف بمهمته بما في ذلك الجمعيات لأن هذه الأخيرة تكون على احتكاك دائم بالسكان فدورها تنموي وتعبوي في نفس الآن فلا بد من أن تنكب و تنغمس في عمق المشكل وتبحث عن الوسائل والكيفيات للتنمية مفهوم لا يبنى فقط على ما هو مادي بل التنمية ثقافة، أفكار و تخطيطات تراعي خصوصية المنطقة و العقلية السائدة بين أهاليها وما يميزها طبيعيا اجتماعيا ثقافيا واقتصاديا. لذلك يجب أن تتحرك الجمعيات وأن تتشكل من متطوعين سواء من أبناء المنطقة خاصة الطلبة والذين أحثهم وانطلاقا من هذا المنبر أن يقتحموا المجال السياسي لأنه المنفذ الوحيد لقراهم ومدنهم من التهميش والفقر والجهل ثم كذلك أناشد الجمعيات النسائية أن لا تهتم فقط بالمرأة المدنية ولكن أيضا بالمرأة القروية خاصة المرأة الأمازيغية التي تسكن في المناطق النائية.

إذن فالجمعيات حسب رأيي هي التي تتحمل عبء التنمية في حين تغيب أدوار الفاعلين الآخرين و لقد كثرت في الآونة الأخيرة الجمعيات بشكل كمي كبير و أمل أن يكون ذلك أيضا بشكل كفي لأن دور الجمعية مهم في التنمية ولأن العمل الجماعي هو الآخر عرف تطورات فلم يعد دوره مقتصر فقط على تقديم خدمات رعاية للأيتام و تعليم الفقراء و توفير الإعانات المادية بل أصبح يهتم بالبنية التنموية للأفراد كتكوينهم حرفيا ومهنيا و استخدام عدد من الاختصاصيين و وضع قروض بسيطة لاستثمارها لحسابهم و تنمية ذواتهم فالحكمة تقول : " لا تعطيني سمكة ولكن علمني كيف أصطادها" هذا هو الدور الأولي للعمل الجماعي في صيرورة التطور لتأتي أدوار أخرى أكثر أهمية. فالجمعية لها مشاريع، استراتيجيات، أهداف مسطرة، إدارة، فاعلين مؤهلين، ميزانية، أدوات التحليل والدراسة، القدرة على التنبؤ اعتمادا على الحقائق والقناعات التي تم بناءها خلال مراحل التحليل والتشخيص أي المقاربة الميدانية إلى غير ذلك من الوظائف. لكن هل الجمعيات التي تتكاثر في بلدنا تتميز بهذا الشكل ؟ يقول الباحث، إبراهيم بايزو، في كتابه، الأساس في العمل الجماعي، ص 139 : " يعج المجتمع المغربي منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي بكم هائل من الجمعيات خاصة في العالم القروي الذي لا زال إلى يومنا هذا رحما خصبا يولد المزيد منها خاصة بعد تخلي الدولة عن جزء كبير من العمل

الاجتماعي لأسباب أو لأخرى. غير أن العديد من هذه الجمعيات التي يروم في أغلبها المساهمة في حركية التنمية من خلال تفعيل القدرات المحلية و بالاعتماد عليها ، تعاني من النمطية والجمود على المستوى الميداني أساسا....فإن من الأسباب الرئيسية أيضا غياب تكوين أساسي يمكن هذه المؤسسات الوليدة من التزود بالأطر الضرورية للنهوض بالعمل التنموي خاصة و أنه يحتاج إلى الكثير من الخبرات والمهارات لا سيما فيما يرتبط بإعداد المشاريع التنموية إذ أن بوابة تحقيق تنمية محلية حقيقية هي القدرة على بلورة مشاريع تتلائم مع المناخ الاجتماعي و تنسم في الآن ذاته بالعلمية والفعالية و الإبداع و التجديد أيضا"(8) .

من خلال هذا القول يتضح لنا من هي الجمعية النموذجية التي ستهتم بالمرأة القروية خاصة المرأة الأمازيغية التي تسكن في المناطق النائية .

إذن لاقتحام هذا الحقل و تحقيق تنمية حقيقية للمرأة القروية الأمازيغية لا بد من التركيز على العنصر البشري أي الجمعية كمؤسسة والتي أرى أنه لا بد من تأطير أعضائها خاصة من طرف مختصين في الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا لماذا ؟ لتمكينهم من أدوات الاشتغال و كيفية التعامل و التواصل للوقوف على خصوصية المنطقة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية . ثم معرفة كيف يمكن التعامل مع ساكنتها ما هي العقلية والثقافة السائدة والعادات والتقاليد التي قد تعيق العملية إذا لم تدبر بشكل ذكي ، كيف يمكن اكتشاف ما هو غير ظاهر ؟ كيف يمكن كسب ثقة الناس لأن لا أحد من قبل اهتم بهم و بحياتهم مما يجعلهم منغلقيين على أنفسهم فاقدين الثقة في الآخر الغير منتمي إليهم .

كما أن اللغة شيء أساسي يجب التمكن منها لأننا نعرف بأن هذه المناطق لا تتكلم إلا اللغة الأمازيغية مما يصعب التواصل معها وكسب الثقة ينطلق أولا من سهولة التواصل إذن فاللغة ضرورية ولو لبعض أعضاء الجمعية وليس الكل .فمهمة الجمعية في مقاربتها الميدانية هي الإنصات للمرأة لمعرفة المشاكل، الاحتياجات، الاهتمامات والطموحات فهذه المرأة هي الأخرى تعي وتفكر وتبدع و يجب أن تعرف بالأهداف والانتظارات المسطرة من طرف الجمعية ، يجب معرفة مثلا كيف تقضي أوقاتها الفارغة ؟ هل لها مثلا انشغالات أخرى غير الانشغالات اليومية المتعلقة بالأسرة، هل هناك أشغال يدوية تقوم بها مثلا النسيج، الحياكة ، صناعة الآلات الموسيقية كالدفوف والمزامير ..، غزل الصوف وصباغته ، صناعة الفخار ، النقش على الحجر ، الوشم ، التطريز ، صناعة الحلبي إلى غير ذلك من الاهتمامات الإبداعية للمرأة الأمازيغية. كذلك كيفية صنع الجبن والزبدة و الأطباق و الأواني.كذلك وجوب معرفة اهتمامات أخرى كقرض الشعر الذي عرفت به المرأة الأمازيغية عبر العصور ،بكل أنواعه الحماسي منه والدور الذي لعبه أثناء الاستعمار و "تويرات" نموذج حي للشاعرة المناضلة . كذلك الغناء، الرقص ، المسرح ، الأمثال والحكايات الشعبية ..كلها مظاهر للموروث الشعبي الأمازيغي والذي يجب أن يستثمر لتحقيق التنمية في هذه المناطق النائية التي تقتقر لأبسط ظروف العيش. و لتحقيق تواصل ناجح مع المرأة يجب أن تكون الجمعية مكونة من إناث وهي نقطة أساسية تساعد الجمعية على الاحتكاك المستمر مع النساء لأنهن هن المعنيات بالأمر و ما الذكور إلا مساهمين بتسهيل العملية للجمعية و فهم مقاصدها وغاياتها لأننا نعرف أننا بصدد التعامل مع مجتمع قروي تكون فيه السيطرة للرجل.

كما أن هذه المناطق تعرف بتواجدها في مناظر طبيعية هائلة قد تساعد في تنمية السياحة المحلية والتي قد لا تستدعي إمكانات كبيرة فيقتصر الأمر مثلا في نصب خيام التي تقوم المرأة الأمازيغية بنسجها و تهيء وجبات غذائية محلية للسياح و عرض كذلك منتوجاتهن اليدوية إلخ ... كما يمكن رصد بعض المواقع التاريخية الموجودة في المنطقة مما قد يساعد في تنمية السياحة الجبلية بشكل مهم.

فإذا حققت فعلا الجمعية التواصل واستطاعت أن تساعد هؤلاء النساء في تنمية حياتهن من خلال ما يمتلكن من مهارات و تقنيات نابعة من ثقافتهن الشعبية و تسويق منتوجاتهن محليا ولم لا وطنيا ودوليا ونحن نعيش في عصر العولمة والانفتاح والتجارة عبر الأنترنت. كل هذا قد يساعد هذه المرأة على تحسين أوضاعها المادية ، بالمساهمة في تدبير شأن أسرتها في تشجيعها على تدريس أطفالها لأننا نعرف أن المشكل المادي بالأساس هو السبب المباشر في الانقطاع عن الدراسة في الأوساط القروية. كما تفتح آفاق أخرى أمامها كالتعليم والخروج إلى دول أخرى في إطار معارض دولية للمنتوجات اليدوية ، لتبادل المهارات والخبرات مع ثقافات أخرى و

أهم من كل هذا هو شعورها بإنسانيتها بكرامتها و إحساسها بأنها عضو فاعل في المجتمع و بأن المجتمع مهتم بها ولا يمكن أن يكون دون وجودها فإذا كان هناك من يعتبر أن المرأة هي نصف المجتمع فأنا أعتبرها هي كل المجتمع لماذا ؟ لأنها هي التي تربي النصف الآخر " الرجل ". إذن على المرأة شخصيا أن تعي بأهميتها وأن بدونها لا يمكن أن تتحرك قاطرة التنمية والتطور والتقدم فهي أيضا تتحمل جزءا من المسؤولية و تشارك في تغييرها وتهميشها بوعي منها أو بغير وعي.

وإذا تحققت كل هذه الأهداف فالمنطقة ستستفيد من هذه المبادرة كتعبيد الطريق و الماء والكهرباء وكل ما يمثل البنية التحتية للسكان والجهة ككل لأن التنمية المحلية قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل: وهو أن أية جماعة محلية لن تنمو دون أن تأخذ بعين الاعتبار الجماعات المحلية المجاورة . وكذلك المحيط السوسيو- سياسي و الجهوي الذي تنتمي إليه ولا يمكن لأي جماعة محلية أن تنمو بمعزل على باقي الجماعات المحيطة بها فهذا النوع يفرض التكامل والتشارك والاندماج الشامل.

والدولة هي مطالبة بانخراطها في التنمية فهذا واجبها تجاه مواطنيها والتخلي عن العمل الاجتماعي اعتبره جريمة فالمواطن حق عليها كيف ما كان و أينما وجد .

خاتمة

إن الدور كالذي تلعبه المرأة لا يفترض فقط المشاركة في الحياة الجماعية في داخل أو خارج الأسرة وإنما فيه تحمل للمسؤولية و اتخاذ المبادرة في كل مجال يتوق للتنمية والتطور . ما يعني أن تنمية العالم القروي هو في مجمله بين أيدي المرأة التي يجب أن تتحرك و تأخذ المبادرة و تشارك . يجب أن تكون لها القدرات لتقوم بذلك ليس كموازية للرجل فقط ولكن كمتجاوزة له . لهذا يجب أن تكون في مستوى الطموحات وأن تطوق الواقع الذي تعيش فيه بوضوح وتبين . فتعرف كل شيء عن محيطها حتى تستطيع تحديد المشاكل بدقة متناهية لكي تتمكن من تقييم الوضع و بلورة حلول أكثر واقعية لذلك فأول خطوة ملزمة لها هي محو الأمية والقراءة لماذا ؟ لأن إقصاء المرأة القروية من مشروع التنمية قد استفاد من جهلها و من عدم معرفتها لمحيطها و معطياتها . فهي تجهل ما هي حقوقها وما هي الخدمات الاجتماعية التي يمكن الاستفادة منها في كل المجالات كالصحة والتعليم والشغل...

لذلك يجب العمل على توعية المرأة القروية وإخبارها بكل ما يساعدها في تنميتها و تطورها و إشراكها والتحاور معها والإنصات إليها وهذا هو دور المثقفات فمسؤوليتهن هي توعية النساء و توجيههن و تعريفهن بحقوقهن وواجباتهن و توريطنهن في أبحاث تخصصهن فالتواصل المباشر مع المرأة و استماعها إلى المحاور وكيفية في التصور و التحضير و نقل المعلومة إلى المرأة القروية يجعلها طرفا في البحث فتشارك في جمع المعلومات، في تحديد المشاكل و اقتراح الحلول الممكنة وفق أولويات وبذلك تصبح تقنية الملاحظة بالمشاركة التي يعتمد عليها الباحث السوسولوجي متجاوزة إذ يصبح المبحوث شريكا للباحث في العمل. فجعل المرأة القروية طرفا في التنمية ليس فقط كفاعل و إنما كمفعول أصبح من أهم التقنيات في البحث لأن الذي يعيش المشكل هو الذي يعاني منه و من تمة فالمشاركة في حله هو منطقي لأنه المستفيد الأول والأخير . ولأن إذا اقترحت له حلول لا تلائمه فقد تصبح تلك الحلول مشاكل.

و آخر ما أختتم به مداخلتني هو هذا النداء : أناشد من هذا المنبر كل طالب ينتمي إلى هذا الوطن الذي نعيش من أجله أن يقوم بمحاولة لتنمية قريته مهما كانت إمكانياته لا يتخلى عنها ولا يتبرأ منها فاعلموا أن لو رجع كل إطار وكل مثقف إلى جذوره وحاول أن يرد لها بعضا من الجميل والاهتمام بها لتغير مغربنا كله وليس بعضه و ما كنا أبدا موضوعا للآخر و حققنا تنمية ربما تكون بسيطة الإمكانيات لكن قوية في أهدافها وفعاليتها و تحقيق انسجام واندماج حقيقي لسكان المناطق النائية التي تفتقد لأبسط الوسائل المعيشية .

نحن كلنا مطالبون بتنمية قرانا لأن التنمية القروية لا تفيد فقط القرى بل تفيد كذلك المدن بحيث تتوقف الهجرة القروية التي تسبب مشاكل كثيرة للمدن . إذن فمشكل القرى له تداعيات خطيرة على المدن و هذا ما يجب

الوعي به كذلك والقيام بمعالجة المشكل من جذوره فكما قال أحد المهندسين المعماريين الذي قام ببناء la tour effel في باريس " il faut aménager les campagnes avant d'aménager les villes "

الهوامش :

- 1 - ببير بورديو " الهيمنة الذكورية " ترجمة ، سلمان قعفراني
- 2 - عبد الحق منصف " الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية "
- 3 - محمد فاو بار ، العائلة المغربية في بداية القرن العشرين من خلال الاثنولوجيا الكولونيالية، نموذج أعمال الإخوان طارو، مجلة أبحاث العدد 27 السنة الخامسة 1991
- 4 - ايليزابيت كوبي غوجي " أصل الفروق بين الجنسين "
- 5- Le FOFIFA représente la composante principale du Système National de Recherche Agricole à Madagascar. Placé sous la tutelle du Ministère de l'Education Nationale et de la Recherche Scientifique, il réalise toute les recherches intéressant le développement rural à part certaines recherches d'accompagnement exécutées dans des structures de production (cas du blé, de la pomme de terre).
- 6 - هشام الطالب ، دليل التدريب القيادي، ص 106
- 7 - المهدي بنمير " الجماعات المحلية و مسألة التنمية المحلية " طبعة 1995 ص 273
- 8 - إبراهيم بايزو ، الأساس في العمل الجمعي : إدارة وتسيير الجمعيات ، التخطيط الاستراتيجي للجمعيات، إعداد المشاريع التنموية، تقنيات المرافعة . ص 139